

## معوقات الفيدرالية وسبل معالجتها (دراسة تحليلية لمعطيات الواقع اليمني)

جمال سلطان عمر بن حريز

لؤي طارش محمد نعمان

قسم القانون العام/ كلية الحقوق - جامعة عدن

### المخلص

لقد شكل تبني الفيدرالية في وثيقة الحوار الوطني الشامل منعطفًا تاريخيًا مهمًا للدولة اليمنية الحديثة، ونأمل أن يكتمل نموه بشكل أفضل ويكون مثالًا إيجابيًا يُحتذى به على المستوى الإقليمي والدولي. فاعتماد الفيدرالية خيارًا لبناء الدولة في اليمن ليس مجرد ترف فكري أو شعار سياسي؛ بل هو خيار إستراتيجي دُفعت إليه أسباب ودوافع واقعية. فهناك تحديات قد تواجه مجتمعنا الفيدرالي الجديد، منها أنه لا توجد بنية تحتية مكتملة في محافظات الأقاليم، وكذلك التحديات الأمنية والجماعات المسلحة ونفوذ بعض الشخصيات. وكذلك الفهم الغامض وإرتباك التطبيق لمفهوم الفيدرالية وضعف الوعي السياسي والجهل بأهمية الفيدرالية كنظام حكم من شأنه ألا يُحقق التنمية المرجوة، ولا ننسى هنا النزعات القبلية بوصفها تحديًا آخر. ومن جانب آخر هناك بعض الضمانات والخطوات التي يمكن بواسطتها معالجة وتلافي العراقيل الموجودة أو التي قد تُستجد، منها بسط الدولة على كامل أراضيها وحل المليشيات المسلحة كافة، فلا يمكن قيام الدولة الفيدرالية بأطراف تملك السلاح وتدير الحروب. وكذلك الانتقال التدريجي إلى النظام الجديد من الدولة البسيطة إلى الدولة الفيدرالية، مع نقل الصلاحيات تدريجيًا للحكومة الفيدرالية مع صياغة دستور جديد بعد دراسة عميقة والاستفتاء عليه من الشعب بالإضافة إلى سن قوانين تضمن تنفيذ مخرجات الحوار الوطني

الكلمات المفتاحية: الفيدرالية، المعوقات

### Abstract

*The adoption of federalism in the comprehensive national dialogue document constituted an important historical turning point for the modern Yemeni state, and we hope that its growth will be better completed and set as a positive example to be followed at the regional and international levels. The adoption of federalism as an option to build the state in Yemen is not just an intellectual luxury or a political slogan, but rather a strategic choice that was prompted by realistic reasons and justifications.*

*There are challenges that may face our new federal society, including the lack of a complete infrastructure in the provinces of the regions, as well as security challenges, armed groups and the influence of some personalities. As well as the vague understanding and confusion of application of the concept of federalism and the weakness of political awareness and ignorance of the importance of federalism as a system of government that would not achieve the desired development, and we do not forget here tribal tendencies as another challenge. On the other hand, there are some guarantees and solutions by which it is possible to address and avoid obstacles that exist or that may arise, including the extension of the state over its entire territory and the dissolution of all armed militias. The federal state cannot be established by parties that own arms and manage wars. As well as the gradual transition to the new system from a simple state to a federal state, with a gradual transfer of powers to the federal government with the drafting of a new constitution after a deep study and a referendum on it by the people, in addition to enacting laws that guarantee the implementation of the outcomes of the national dialogue.*

**Keywords:** federalism. Obstacles

## مقدمة:

بداية نود أن نوضح أنّ الوحدة بين الكيانات البشرية والتشكيلات الاجتماعية لا يمكن أن تُنجز بالفرض والقوة، وأية وحدة تنجز بهذا السبيل فإنّ مآلها الأخير هو الفشل والتشطي وواقعا خير شاهد على ذلك. فالتجارب الإنسانية جميعها تقف بقوة ضد كل المشروعات الوحودية التي تُبنى بالقسر والعنف والإرهاب؛ لأنّ انعكاسها سيكون سلبياً وخطيراً وأثارها البعيدة تزيد من عوامل التفتت التي تزيد المواطن انغلاقاً وتعصباً. وفي اعتقادنا أن النواة الحقيقية لتحقيق مشروع فيدرالية ناجحة هي تعميق جميع القيم والمبادئ الإنسانية والحضارية وفسح المجال للمؤسسات والأطر جميعاً التي تأخذ على عاتقها نشر قيم احترام التعدد والتنوع. ومن هنا أجدنا مناسبة لأطرق موضوعاً مهماً قد طرأ على الساحة السياسية اليمنية وهو الحديث عن شكل الدولة اليمنية التي انبثقت عن مؤتمر الحوار الوطني وشكلت لجنة برئاسة رئيس الجمهورية وقد حسمت اللجنة قرارها بقيام دولة اتحادية من ستة أقاليم. وفي هذه الدراسة سنعرف القارئ الكريم لمفهوم الفيدرالية وأهميتها ودوافع نشوئها وما هي الضمانات الكفيلة لنجاحها على الواقع اليمني مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول في هذا المضمار لتكون سندا لنا في المواءمة بينها وبين التجربة اليمنية الوليدة. يحاول الباحث الإجابة عن تلك الأسئلة وغيرها إما مباشرة أو بطريقة ضمنية للعديد من المحاور ذات الصلة بالفيدرالية وتحديات نشوئها وخصوصاً في الجمهورية اليمنية مع استعراض لأحد التطبيقات الناجحة للنظام الفيدرالي.

لقد شكل تبني الفيدرالية في وثيقة الحوار الوطني الشامل (دستور الجمهورية اليمنية) منعطفاً تاريخياً مهماً للدولة اليمنية الحديثة حيث لا زالت بذرته الجنينية في بدايتها ونأمل أن يكتمل نموه بشكل أفضل ويكون مثلاً إيجابياً يُحتذى به على المستوى الإقليمي والدولي. فالفيدرالية اليمنية حملت في طياتها كثيراً من النقاشات الحادة بشأن مفردات عديدة وجديدة على الواقع اليمني، وهنا في هذه الدراسة وجب علينا توضيح لبعض الملاحظات في هذا الجانب مع إبراز بعض المعطيات على الواقع اليمني المبررة لتبني النظام الفيدرالي وما يواجهه هذا النظام من تحديات وما يطلبه من ضمانات وحلول لنجاحه بشكل أفضل هذا من جانب ومن جانب آخر نُسلط الضوء على تجربة بعض الدول التي تبنت النظام الفيدرالي ونجحت فيه وخصوصاً تلك الدول المشابهة إلى حد بعيد للواقع البيئي والاجتماعي اليمني.

## أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث في ربطه بين المقصود بالفيدرالية بوصفها فكرة ونظام حكم طبقتها دول عديدة كالإمارات ونجحت في ذلك، واليمن التي تحاول أن تطبق هذه الفكرة في واقعها على الرغم مما تواجهه من احتقانات مناطقية وطائفية ومشكلات أخرى بدأت تظهر على السطح؛ ذلك جعل من المستحيل تطبيق نظام الدولة البسيطة واتخاذ نظام الدولة المركبة وتحديداً نظام الفيدرالية كنموذج (نعمان، 2018م)، لذا من الأهمية بمكان أن نُسلط الضوء على هذا الموضوع لبناء يمن أفضل من اتخاذ الخطوات الصحيحة لذلك.

## مُشكلة البحث:

يُعالج البحث مُشكلة مهمة تتمثل في أنه على الرغم من تبني مشروع النظام الفيدرالي شكلاً للدولة اليمنية الجديدة على وفق مخرجات الحوار الوطني وما صاحبه من قرار رئيس الجمهورية من تقسيم الدولة على ستة أقاليم، أربعة في الشمال واثنين في الجنوب إلا أنّ الأسس والقواعد التي يتطلبها نجاح هذا النظام ما زالت غامضة وغير واضحة لكثير من اليمنيين - نخبة وقاعدة - بل ويتم تجاهلها أحياناً بربطها بمفاهيم غير صحيحة كربط الفيدرالية بالتقسيم أو المحاصصة، وهذا الأمر يجعل من العملية السياسية في اليمن تسير في اتجاهات متعددة قد

تشوه حقيقة النظام الفيدرالي ولا تلبى متطلبات نجاحه، وسنعرض في هذا البحث أهم تلك المخاطر والتحديات، والحلول الكفيلة بمعالجتها.

### فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية تتضمن نقطتين مهمتين، هما:

أولاً: أنّ هناك علاقة جدلية بين الفيدرالية والديمقراطية تقتضي الحرص على احترامها عند تبني النظام الفيدرالي ولا سيّما في الحالة اليمنية.

ثانياً: أنّ دراسة مُعطيات الواقع اليمني تُشير إلى أنّ تبني الفيدرالية خياراً استراتيجياً يُعدّ أمراً ضرورياً لبناء دولة تحوي المكونات جميعاً وتعيد الثقة لعلاقة هذه المكونات بعضها ببعض الآخر بسبب انهيارها نتيجة الحروب والصراعات الأهلية التي ما زالت حاضرة إلى اليوم.

### منهجية البحث:

كما هو معروف أنّ البحث العلمي لن يؤتي ثماره إلا إذا سار على وفق مناهج علمية محددة، وقد اتبعنا في هذه الدراسة مناهج مختلفة، وهي: المنهج الوصفي والمنهج المقارن والمنهج التحليلي؛ وذلك للدور الفعال لتلك المناهج في تقييم الأنظمة الدستورية المختلفة التي تبنت نظام الفيدرالية شكلاً للحكم، لكي نستخلص أهم النتائج والحلول الأصلح لليمن الاتحادي الجديد.

## الإطار النظري

### المبحث الأول: مفهوم الفيدرالية وأهميتها وتقييمها

ينقسم هذا المبحث على مطلبين أساسيين، نتناول في المطلب الأول مفهوم الفيدرالية وأهميتها مع الإشارة إلى دوافع نشوئها، بينما نعرض في المطلب الثاني لأهم السلبيات والإيجابيات لهذا النظام، وذلك وفق للآتي:

#### المطلب الأول: مفهوم وأهمية الفيدرالية

نعرض في هذا المطلب محورين أساسيين، وهما: مفهوم الفيدرالية، وكذلك أهميتها ودوافع نشوئها على وفق التقسيم للآتي:

#### الفرع الأول: مفهوم الفيدرالية

هناك آراء مختلفة (اندرسون 2007م، دايموند 2005م، إبراهيم 2017م) بشأن أصل كلمة الفيدرالية ومعناها، وذلك على وفق التفصيل الآتي:

أولاً: **الفيدرالية لغةً**: يُعتقد أنّ أصل الكلمة لاتيني وهي مشتقة من كلمة **Foedus** التي تعني المعاهدة أو الاتفاق. ويرى البعض بأنها مشتقة من كلمة **Fides or Trust** التي هي نوع من الإتفاق المبني على الثقة المتبادلة بين الأطراف. بينما يرى فريق ثالث أنّ أصل الكلمة يوناني ومعناها عصبه أو ميثاق.

ثانياً: **الفيدرالية اصطلاحاً**: فقد عرفها جيمس ماديسون (دايموند 2005م) ، بأنها: نظام توزيع الصلاحيات بين حكومتين أو أكثر تمارس السلطة على مجموعة من الناس وعلى الإقليم الجغرافي نفسه. ويذهب آخر إلى تعريف الفيدرالية بوصفها نظاماً سياسياً وقانونياً تعتمد الدول في تقسيم السلطات بين حكومات محلية واتحادية. وهناك تعريف ثالث للفيدرالية بأنها: اتحاد بين الدول المستقلة ينتج عنه نشوء شخصية دولية جديدة دون أن تفقد الدول المتحدة كل صلاحياتها الأساسية. ونحن أيضاً نعرفه بأنّه: اتحاد بين دولتين أو أكثر أو تفكك دولة موحدة لتشكّل

اتحاداً فيدرالياً وبموجب هذا الاتحاد تفقد كل الدول الداخلة فيه كامل سيادتها الخارجية وتحفظ فقط بجزء من سيادتها الداخلية وذلك على وفق ما لما يحدده دستور الاتحاد (نعمان 2017م). ونرى أنه مهما اختلفت الآراء حول تعريف الفيدرالية إلا أنها تجمع على مجموعة من السمات مكن إيجازها في الآتي (ARDANT 1991):

1. تُعد الفيدرالية صيغة من صيغ الحكم الديمقراطي الذي ينشأ إما عن طريق الدمج أو التفكك.
2. ترتبط الفيدرالية بالاتحاد ولا تعني التقسيم والانفصال.
3. ينشأ الاتحاد الفيدرالي بالاختيار وليس القسر وفقاً للدستور.
4. يتميز الاتحاد الفيدرالي غالباً بتنوعه الأثني أو الديني أو القومي.
5. يتسم النظام الفيدرالي بتوزيع السلطات بين المركز والأقاليم.

### الفرع الثاني: أهمية الفيدرالية ودوافع نشوئها:

نتناول في هذا الفرع نقطتين هامتين هما أهمية الفيدرالية ومبررات نشأتها، وفقاً للآتي:

**أولاً: أهمية الفيدرالية (السنباني 2017م ونعمان 2017م):** يعود ظهور الدول الاتحادية إلى بداية العصور التاريخية وتحديداً في أواخر الألف الرابع قبل الميلاد عندما بدأت بعض الكيانات السياسية الصغرى تتحالف وتتحد لتشكل دولاً أكبر سواء بطريقة سلمية لمواجهة المخاطر التي تهددها أو عن طريق الحروب وفرض إحدى الدول سيطرتها على دولة أو دول أخرى، والنموذج الأقدم الذي يمكن تقديمه كمثال يتجسد بوحدة مصر العليا (الصعيد) ومصر السفلى (الدلتا) على يد الملك مينا (نعرمر) في حوالي (3200 ق.م). وقد شهد العالم على مر العصور وفي مختلف قاراته العديد من نماذج الدول المتحدة ويمكن أن نضرب أمثلة على ذلك بدولة الخلافة الإسلامية. وتُعد الفيدرالية بمفهومها المعاصر بمثابة اختراع أمريكي، فالفيدرالية المعاصرة ترتبط أصولها بتأسيس الولايات المتحدة الأمريكية عام (1789م) (هوريو 1974م وهوريو 2007م)، وقد لاقى ذلك النظام بعد ذلك التاريخ قبولاً في عديد من دول العالم؛ إذ أصبحت نموذجاً يحتذى به سواء لإقامة دول اتحادية بين دول مختلفة أو لتحويل دول مركزية (بسيطة) إلى دول مركبة (فيدرالية) بعد أن ارتأت مجموعة من الدول لهذا النظام ووجدت فيه حلاً لكثير من مشكلاتها الناتجة عن سعة رقعتها الجغرافية أو تعدد وتنوع ثقافات في المجالات المختلفة. وتكمن أهمية الفيدرالية في التوفيق بين تيارين متضادين أولهما هو التيار الإتحادي الناشئ من عوامل تدعو إلى الوحدة وأما الآخر فهو التيار الانفصالي الناشئ من عوامل تستمد من رغبة الشعوب والجماعات في التمتع بأكبر قسط من الاستقلال. ويمكن أن نسردها بعض النقاط بشأن أهمية النظام الفيدرالي وذلك على وفق الآتي:

1. تُعالج الصراعات الناشئة في الدول التي تتميز بالتنوع والتعددية الاجتماعية.
2. تُعد إطار مناسب لنظام سياسي ديمقراطي مناهض للاستبداد والمركزية والانفراد بالسلطة.
3. تُعزز من المنافسة والابتكار على المستوى المحلي للولايات، وتعزز من الأمن الوطني للدولة.
4. تمثيل الجماعات الأقلية تمثيلاً أفضل. وحماية الوحدة الوطنية ومنع التقسيم من خلال تحقيق الاستقرار.

**ثانياً: دوافع نشوء الفيدرالية:** نجد أن معظم الدول الفيدرالية تفضل تسمية نفسها بالمتحدة أو الاتحادية وليس الفيدرالية، وعادة ما تشمل صفة المتحدة الدول الفيدرالية التي تتكون من اتحاد دول متعددة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة؛ أما الدول الفيدرالية التي تصف نفسها بالاتحادية فهي في معظمها دول تحولت من نظام الدولة البسيطة إلى الدولة المركبة مثل جمهورية ألمانيا الاتحادية، وجمهورية نيجيريا الاتحادية وجمهورية اليمن الاتحادية. ونجد أن قلة قليلة من الدول الفيدرالية تضمن الفيدرالية في أسمها الرسمي مثل جمهورية البرازيل الفيدرالية وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية في حين تستبعد بعض الدول الفيدرالية وصف نفسها بالفيدرالية أو الاتحادية وتكتفي بصفة تُعبر عن هويتها مثل جمهورية باكستان الإسلامية. وتقتصر العديد من الدول الفيدرالية الأخرى على أسم الدولة من غير إلحاقه بأي صفة مثل جمهورية الهند وجمهورية النمسا، وتكتفي بالنص

في دساتيرها على كونها دول اتحادية فيدرالية، وقد تطورت الصين الشعبية كفيدرالية بحكم الواقع بدون قانون رسمي ينص على ذلك عن طريق منح صلاحيات واسعة للأقاليم بتدبير شؤونها الاقتصادية؛ لذا يُعتقد أنّ 40% من سكان العالم يعيشون في ظل أنواع مختلفة من الفيدرالية (CLERC 2000). ونرى أن من أهم أسباب ومبررات نشوء الفيدرالية هي كالاتي (الشكر 1994م):

1. الشعور بالتجانس الثقافي والاجتماعي.
2. اتساع رقعة الدولة الجغرافية وتوافر موارد مالية كافية.
3. الشعور بوجود خطر مشترك.
4. تشابه النظم السياسية؛ فلا يمكن تصور قيام اتحاد فيدرالي بين نظام ملكي وآخر جمهوري.
5. رغبة الدول الأعضاء في تحقيق اتحاد قوي قائم على أسس هامة منها: الحفاظ على وحدة وتماسك الدولة وترسيخ روح المواطنة والانتماء. ورغبة أعضاء الدول المتحدة في التنمية الشاملة والتقدم الحضاري. وكذلك ضمان الحقوق والحريات للأفراد بمختلف طوائفهم وقومياتهم ومكوناتهم المختلفة. والتوزيع العادل لثروات البلد، ومنع التفرّد والاستبداد بالسلطة.

### المطلب الثاني: تقييم الفيدرالية:

أولت كثير من الدراسات المقارنة في مجال الأنظمة الفدرالية تركيزاً على تأسيس الأنظمة والاتحادات وسيرها، وصحيح أن عديداً من الاتحادات الفيدرالية تواصلت فعاليتها بصورة لافتة للأنظار، وأن كثيراً من الأنظمة الدستورية الأطول عمراً اليوم في أي مكان في العالم هي اتحادات فدرالية ما زالت تعمل بصفة أساسية على وفق دساتيرها الأصلية، مثل : الولايات المتحدة الأمريكية (1789م)، وسويسرا (1848م)، وكندا (1867م)، وأستراليا (1901م)، وقد أرجع عدد من الكتاب ازدهار واستقرار وطول عمر هذه الاتحادات إلى فعالية النظام الفيدرالي بوصفه شكلاً من أشكال التنظيم السياسي (واتس 2006م، ولنداو 1973م). لذا الفيدرالية نموذج صالح إذا ما طبقت بالشكل الصحيح، وهناك عديد من الدول على مستوى العالم نجحت في تحقيق ذلك، ولعلّ سبب نجاحها يكمن في الآتي:

1. الفيدرالية هي الحل الأول للمشكلات الاقتصادية والسياسية، والفيدرالية هدف سام تصبو إليه معظم الدول لتجنب النزاعات التي قد تنشأ بين الدول المستقلة، فالتطور التاريخي ملائم للفيدرالية.
2. الفيدرالية هي صمام أمان يمنع انفجار القوى الاستقلالية داخل الدولة خاصة في الدول المتعددة القوميات.

إنّ الأنظمة الفيدرالية اليوم تبذل مزيداً من الجهد للوصول إلى حقيقة النظام الفيدرالي القائم على نشر الديمقراطية إلّا أنّ هناك معوقات وتحديات قد تواجه النظام الفيدرالي. وبدورنا هنا نُقسم هذا المطلب على فرعين أساسيين نتناول في أوله أهم السلبيات التي قد يتسم بها هذا النظام، وفي الفرع الثاني نتطرق إلى أهم إيجابيات النظام الفيدرالي، وذلك على وفق الآتي:

### الفرع الأول: سلبيات النظام الفيدرالي:

هناك عديد من السلبيات التي قد تواجه الفيدرالية، وهي بمثابة تحديات ومعوقات، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. غياب العوامل اللازمة لنجاح النظام الفيدرالي، كغياب الإستقرار الأمني والسياسي.
2. لا توجد رؤية واضحة ومحكمة لكيفية إدارة الأقاليم المقترحة وطريقة توزيع الصلاحيات فيما بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، فهو بمثابة سير نحو المجهول.
3. الظروف الإقليمية والدولية التي قد تحيط بالدولة الفيدرالية الحديثة النشأة؛ ذلك قد يجعل بعض من هذه الدول ساحة لتصفية الحسابات فيما بينها بسبب اختلاف المصالح والأيدولوجيات مثل اليمن والعراق.



4. الميل إلى الإستقلال وخاصة إذا رافق اللامركزية مشاعر العداء القومي أو الديني أو العرقي.
5. تجاوز سلطات الأقاليم والأدوات المحلية على الخطط الموضوعة في المركز؛ وذلك ينعكس في إضعاف تنفيذ السياسات العامة للدولة.
6. ضعف السلطة المركزية، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى إضعاف التنسيق بين المركز والأقاليم وبين الأقاليم نفسها؛ وذلك قد يؤدي إلى نشوء حركات مطالبة بالإنفصال.
7. حداثة مفهوم النظام الفيدرالي في الدول الحديثة العهد بالديمقراطية؛ بحيث تثير مخاوف التقسيم أكثر منها وسيلة لتنظيم شكل النظام السياسي وتحقيق التوازن بين الحكومة الفيدرالية والأقاليم.
8. زيادة الأعباء المالية، إنّ تشكيل الأقاليم يتطلب تأسيس مجالس تشريعية وحكومات محلية ووزارات وممثلات في الخارج ومؤسسات وأجهزة أمنية خاصة بكل إقليم وهذا يستوجب زيادة في حجم الإنفاق المالي بشكل كبير

### الفرع الثاني: إيجابيات النظام الفيدرالي:

- كثير من فقهاء القانون ينادون بتطبيق النظام الفيدرالي إذا توفرت تربته الخصبة؛ وذلك لما لهذا النظام من مزايا وإيجابيات، وهي:
1. منح الحكومات المحلية بعض الاستقلالية في إدارة شؤونها الإقتصادية وهو ما نجده حاضرًا في دستور الإمارات العربية المتحدة (مراد).
  2. احترام سيادة القانون وحقوق الأقليات، وتعزيزه لمفهوم المواطنة والهوية.
  3. وجود توازن بين الوحدات المكونة للاتحاد لمنع الاستقواء في علاقاتها بعضها البعض الآخر.
  4. اختيار الحكام استنادًا إلى الأغلبية الانتخابية على وفق إنتخابات عامة لكافة الشعب وذلك وفق آلية سلمية لتداول السلطة، مع تشجيع للمشاركة السياسية للشعب عمومًا.
  5. ترسيخ منظومة قيم ديمقراطية تركز إلى التسامح وحرية الرأي وقبول الآخر تُجرى حمايتها دستوريًا ومؤسسيًا.

### المبحث الثاني

#### تطبيقات الفيدرالية ومعطيات الواقع اليمني وتحدياته

ارتأينا أن يتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين هما:

#### المطلب الأول: تطبيقات الفيدرالية (دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجًا):

أحبينا أن نورد مثالاً لدولة الإمارات العربية المتحدة كنموذج يُحتذى به نظرًا لتقارب ظروفه إلى حد ما مع المجتمع اليمني ولا سيما التقارب البيئي والاجتماعي والثقافي والديني هذا من جهة ومن جهة أخرى نجاح النظام الفيدرالي الإماراتي لأكثر من خمسين سنة خلت، ولعل سر نجاحه يكمن في الآتي:

**أولاً: تعزيزه لمفهوم المواطنة والهوية:** لقد أسس الإتحاد الإماراتي هوية جمعية واعية ترسخ المواطنة للإتحاد وتعليها على الهويات الفرعية مع المحافظة عليها، إذ ساوى دستور الدولة بين كافة مواطنين الإمارات والأعضاء باعتبارهم مواطنين دولة واحدة (مراد) وعليه نشأت حقوق المواطنة تحفظ الهويات التقليدية في الدولة، ومن ذلك تم منح كل إمارة صوتاً واحداً في المجلس الإتحادي الأعلى (عبد الله 2005م). وقد أتى هذا الإتحاد بفوائد جمة على مستوى الهوية الوطنية من أهمها:

1. توحيد الجهود السياسية في مواجهة التهديدات الخارجية وخاصة الإيرانية والمنبثقة تحديداً منذ احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث.
2. إحداث تكامل اقتصادي نفطي - تجاري - زراعي تبعه تنمية صناعية.

3. إنشاء بنية تحتية قادرة على ولوج الاقتصاد العالمي والمنافسة فيه مما انعكس إيجاباً على مستوى معيشة المواطنين كافة والرقي بهم إلى مستوى عالمي.
4. بناء سياسة خارجية واحدة تحتفظ للدولة كينونتها وتدافع عن مصالح أعضائها.
5. المحافظة على الأعضاء داخل الدولة من الانقسامات والتباينات التي قد تنشأ فيما بينها.
6. حماية الأعراف والتقاليد المحلية والقبلية والأسرية.
7. حق الأعضاء في الاتحاد في تسيير شؤونهم وهو ما يمنح الشعور بالحماية والمساواة ما بينها من جهة وبالتوازن في إدارة البلاد من جهة أخرى.

**ثانياً:** أدت السياسة الفيدرالية في دولة الإمارات إلى ترسيخ مفهومين أساسيين في المجتمع الإماراتي هما الانفتاح والسلام وهو ما انعكس لاحقاً على سياساتها تجاه محيطها وتجاه العالم باعتبارها ركيزتي الاستقرار والتنمية، حيث تمتلك الدولة سجلاً حافلاً وراسخاً من التعايش والتسامح الديني والثقافي بين سكانها (www)، كما أن الجهود التي تبذلها الدولة من خلال الفنون والثقافة والسياسات التعليمية أسهمت في إيجاد مستوى أعمق من التفاهم والتسامح وأدت إلى رفع مستوى الوعي لدى المواطنين حيث تجسد دولة الإمارات مثلاً حياً للتفاعل الإيجابي والبناء بين الثقافات المختلفة واللغات والأجناس والأعراق والمعتقدات وهو ما يؤدي إلى تناغم وتعايش سلمي في هذا المجتمع المتنوع.

**ثالثاً:** لقد تطورت الدولة مع نشوء جيل جديد مشبع بالولاء للاتحاد مما أضعف روح الإقليمية والولاء للإمارة على حساب الاتحاد، ويُعد هذا مؤشر جيد يوحي بأن الأجيال القادمة ستكون أكثر قدرة على دمج الدولة إذا ما توافرت الظروف الموضوعية لذلك.

**رابعاً:** فبعد قرار المجلس الأعلى للاتحاد عام (1996م) (عبدالله 2005م) بتحويل الدستور المؤقت إلى دستور دائم فإنه بذلك حسم نهائياً الوضع السياسي في الإمارات في تبني الصيغة الاتحادية كما جاء ليحول دون طموحات الانفصال، وبالمقابل أنهى هذا القرار أي طموح لقيام دولة مركزية تتجاوز المحاصصة بين الإمارات الست.

**خامساً:** لقد عمل حكام الإمارات على تعزيز البنية الاتحادية، فدمجت القوات المسلحة لتشكيل جيش اتحادي واحد وعلم واحد وعملة واحدة.

**سادساً:** التنوع الاقتصادي الإماراتي التي ميزت الاتحاد عن غيره من بلدان الشرق الأوسط؛ إذ يعتمد نمو الإمارات من غير قطاع النفط على قطاع الخدمات والصناعة وقطاع العقارات الذي يجذب عديداً من العملاء الإقليميين والدوليين.

### المطلب الثاني: الفيدرالية اليمنية بين الواقع والمأمول:

إن الانتقال إلى النظام الفيدرالي يمثل أفضل البدائل الموجودة على الواقع اليمني والذي يعاني من الأزمات المختلفة سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، فالفدرالية تحافظ على البلد موحدًا، لذا نتناول في هذا المطلب فكرة الفيدرالية في اليمن وما هي التحديات والحلول لنجاحها، وذلك على وفق الآتي:

#### الفرع الأول: بؤادر نشوء الفيدرالية كفكرة على الواقع السياسي اليمني:

منذ قيام الجمهورية اليمنية في الثاني والعشرين من مايو تبوأ موضوع اللامركزية أهمية خاصة؛ إذ تبني دستور الوحدة لعام (1991م) اللامركزية الإدارية في إطار الدولة البسيطة وأخضع المجالس المحلية للانتخابات بكامل هيئاتها ويشمل ذلك انتخاب المحافظين ومديري المديرية ومنح هذه المجالس صلاحية إدارة الشأن المحلي بوصفها سلطة مستقلة (دستور الجمهورية اليمنية ) ، إلا أن ذلك لم يترجم على أرض الواقع؛ فقد سعت السلطة ممثلة برئيس الجمهورية إلى إعاقة إصدار قانون الحكم المحلي واحتدم الصراع بين قطبي السلطة ونتج عنه أزمة

سياسية حادة عام (1993م) من تبني أحد الأطراف السياسية ممثلة بالحزب الاشتراكي اليمني رؤية تضع الفيدرالية حلاً للصراع إلا أن ذلك لم يلق القبول لدى الطرف الآخر (المؤتمر الشعبي العام وحلفائه) وذلك اضطر الطرفين إلى البحث عن حوار بدعم إقليمي ودولي تم على أثره التوصل لاتفاق سُمي بوثيقة العهد والاتفاق وقعته كل الأحزاب السياسية في عَمَّان، وبموجب هذا الاتفاق حُسم الخلاف نظرياً بإقرار نظام حكم يقوم على اللامركزية الإدارية على أن تُمنح المجالس المحلية المنتخبة صلاحيات واسعة وأقرت الوثيقة على استحداث مجلس شورى منتخب وهو غرفة برلمانية ثانية، وحددت الوثيقة المهام والصلاحيات العامة لمجالس الحكم المحلي (دستور الجمهورية اليمنية). إلا أن كل ذلك الاتفاق ذهب أدراج الرياح بسبب نشوب حرب ضد الجنوب في صيف (1994م) نتج عنه ضم الجنوب للوحدة بقوة السلاح مع الانقلاب على الدستور بتعديله كثيراً إلى درجة وصفه (إسماعيل 2001م) البعض بأنه دستور جديد الذي اتسم بالحكم الرئاسي الذي عمق تركيز السلطة وضرب عرض الحائط مشروع الحكم اللامركزي. وبهذه الحرب كانت الرصاصة الأخيرة التي أنهت حياة الوحدة بين الشطرين بشكلها الحقيقي وظهر مصطلح الضم والإلحاق أو مصطلح عودة الفرع للأصل (الشيخ عبدالله 2008م)، فتعالت الأصوات المنادية بفك الارتباط إلا أنها كانت ضعيفة وكانت تُقمع بالقوة؛ فقد حاولت السلطة المركزية تحسين صورتها لاحتواء تلك الانقسامات من خلال بعض الإجراءات الشكلية التي لا تفي بالغرض فأصدرت قانون السلطة المحلية عام 2000م الذي أتى مخالفاً للدستور فبدلاً من أن يُلغى القانون تم تعديل الدستور مرة أخرى عام (2001م) ليتواءم مع القانون المخالف، فكل ذلك ساعد على اتساع رقعة الاحتجاجات وارتفعت الأصوات المنادية بفك ارتباط الجنوب عن الشمال، إلى أن جاءت ثورة الربيع العربي وهبت رياحها على سماء اليمن في فبراير (2011م) تمخض عنه تنحي رئيس الدولة وظهرت على السطح وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل، التي أسست لدستور جديد للبلاد يحمل شكل الدولة الفيدرالية الجديدة بستة أقاليم، إلا أن مشروع تقسيم الأقاليم جوبه بالرفض عند بعضهم لأنه لم يتم على وفق لجنة فنية من الخبراء والمختصين (الوريث 2021م، شجاع الدين 2019م، والطويل 2014).

### الفرع الثاني: سمات الفيدرالية اليمنية وتحدياتها وضمانات نجاحها:

نتناول هذا الفرع من جوانباً عديدة، وهي:

#### أولاً: سمات الفيدرالية اليمنية:

1. من قراءتنا للواقع السياسي اليمني نتساءل هل الفيدرالية اليمنية هي فيدرالية طوعية أم مفروضة من سلطة مركزية، فوجود السلطة المركزية لعبت دور في توازن الوضع السياسي اليمني الهش من تقريب وجهات النظر بين الآراء المطالبة بالانفصال والآراء المتمسكة بالوحدة المركزية، فإذا كانت الوحدة الأولى عام (1990م) والتي نتج عنها الدولة البسيطة وحدة طوعية وجاءت تعبيراً صادقاً عن رغبة الشعب إلا أن سوء استخدام السلطة واتباع سياسية الاقصاء والفساد المالي كل ذلك أفسد مضمون الوحدة وأفرغها من محتواها الحقيقي؛ لأنها بحق لم تأتي ملبية لطموحات الشعب سواء في الشمال أو الجنوب. وإن إعادة توحيد اليمن من جديد كاتحاد فيدرالي لن يأتي إلا بالتفاوض والتنازل المتبادل والوصول إلى حلول وسط والاستفادة من تجارب الماضي، ومن المؤكد أن الأنظمة التي أسست نتيجة مفاوضات بين مكوناتها المختلفة تحضاً على الشرعية لدى المواطنين ويكون لديها القدرة على نشر قيم التسامح والتعايش بين مواطنيها.

2. فدرالية التفكيك والتوحيد معاً، وهي من ملامح الفيدرالية اليمنية، فالفيدرالية في العالم عادة ما تتم عبر إحدى طريقتين إما تفكيك وحدة مركزية قائمة إلى وحدات إقليمية ثم منح بعض سلطات وصلاحيات المركز للأقاليم مشكلة بذلك اتحاداً فيدرالياً كالهند. والطريقة الأخرى اتحاد عدة دول أو مقاطعات مستقلة في الأساس في نظام فيدرالي موحد عن طريق تنازل تلك الدول عن سيادتها الخارجية لصالح المركز مع الاحتفاظ بصلاحيات السيادة الداخلية (نعمان 2017م، والمتوكل 2011م).



3. ينبغي أن يدرك اليمنيون جميعاً أنّ مركزية الدولة الشديدة هي التي فشلت في الحفاظ على وحدة البلاد وكذلك حالة الانقسام والتشرذم التي عاشها اليمنيون خلال مرحلة الحروب الأهلية ومحاولة فرض نظام أحادي من طرف واحد لن تُعيد الدولة اليمنية كسابق عهدا - كدولة بسيطة - لذا ينبغي أن تستفيد اليمن الاتحادي من تجربتها السابقة وتستخلص منها الدروس وعليها أن تدرس تجارب الدول الفيدرالية الأخرى لإعادة بناء الدولة اليمنية الحديثة على أسس مختلفة وعقد اجتماعي جديد.

### ثانياً: التحديات التي تواجه الفيدرالية اليمنية:

أن الفيدرالية ليست وصفة جاهزة لشفاء المجتمع اليمني من جروحه المختلفة؛ فالنجاح والفشل أمر وارد في أي تجربة إنسانية، إلا أن نسبة النجاح أو الفشل يرجع إلى قدرة ورغبة القيادة السياسية في إدارة التجربة الفيدرالية بالشكل الأفضل (الظاهري، 2018م)، لذا هناك مخاطر وتحديات عديدة برأينا تواجه الفيدرالية اليمنية نستخلصها في الآتي:

1. وجود دعاية مضادة للفيدرالية من بعض القوى السياسية التي تحاول أن تغرس في وعي المواطن اليمني أن فكرة الفيدرالية تعني التقسيم.
2. قد يؤدي تطبيق النظام الفيدرالي على الواقع السياسي اليمني إلى تقنين الوحدة الوطنية خاصة إذا ما قويت سلطات الأقاليم على حساب السلطات الاتحادية.
3. إرهاب الدولة مالياً، من تعدد السلطات العامة وازدواجها.
4. قد تنشئ صعوبات جدية في ممارسة القضاء من خلال صدور قوانين مختلفة لكل إقليم.
5. الفهم الغامض وإرتباك التطبيق لمفهوم الفيدرالية وضعف الوعي السياسي والجهل بأهمية الفيدرالية نظام حكم من شأنه ألا يُحقق التنمية المرجوة، ولا ننسى هنا النزعات القبلية تحدياً آخر.
6. عدم وجود بنية تحتية مكتملة في محافظات الأقاليم، وكذلك التحديات الأمنية والجماعات المسلحة.
7. التشكيك في الهوية اليمنية الجامعة التي تنصهر في بوتقتها كل الهويات الفرعية، وهذا من شأنه يُعيق الانسجام بين الأقاليم ويسبب الفرقة والنزعة المنطقية والطائفية النتنة إلى حدٍ ما. الصالحي 2012 م والشرعة 2013م.
8. ضعف التجربة الديمقراطية في اليمن وهشاشة مؤسساتها الدستورية والمدنية.
9. التحدي الخارجي؛ فاليمن اليوم أصبحت ساحة للإقتتال وتصفية الحسابات لبعض الدول.

### ثالثاً: الضمانات والحلول لنجاح التجربة الفيدرالية في اليمن:

رغم النظرة التشاؤمية بشأن تجربة الفيدرالية على الواقع السياسي اليمني إلا أننا نرى فيها جوانب مضيئة وعلاج لكثير من الأمراض المستعصية في واقعنا السياسي والاجتماعي وذلك متى ما أخذ العلاج بشكل سليم وفي الوقت المحدد؛ إذ ينظر معظم المواطنين وبعض الأطراف الفاعلة في محافظات الأقاليم بتفاؤل كبير إلى نظام الفيدرالية الجديد ويرون فيه المخرج من مأزق المركزية الذي يُعد سبب تأخر وفشل الدولة اليمنية وكذلك الهروب من شبح الانفصال. ومن هنا نستطيع أن نضع الحلول والضمانات التي نعتقد أنها السبيل لانتشال اليمن من مستنقع تكاد تغرق فيه ولتعود لليمن ابنته من جديد مُعلنًا اليمن السعيد بإذن الله تعالى. أهم تلك الضمانات والحلول:

1. بسط الدولة على كامل أراضيها وحل الميليشيات المسلحة كافة، ففضية الأمن أول عملية للانتقال ولا يمكن قيام الدولة الفيدرالية بأطراف تملك السلاح وتدير الحروب.
2. ضرورة التوعية وبفعالية بأهمية الفيدرالية وضرورتها على الواقع اليمني مع ضرورة نشر ثقافة الوحدة الوطنية.
3. ضرورة تأهيل محافظات الأقاليم لتتلاءم مع نظام الفيدرالية من تهيئة الأجواء السياسية والمناخية المناسبة.

4. الانتقال التدريجي إلى النظام الجديد من الدولة البسيطة إلى الدولة الفيدرالية، مع نقل الصلاحيات بصورة تدريجية للحكومات الفيدرالية، وتصور أن تكون مرحلة انتقالية لمدة خمس سنوات كتجربة.
5. صياغة دستور بعد دراسة عميقة والاستفتاء عليه من الشعب بالإضافة إلى سن قوانين تضمن تنفيذ مخرجات الحوار الوطني.
6. فرض هيبة الدولة وتثبيت الأمن من بناء جيش وطني قوي متماسك ولاؤه للوطن وليس للقبيلة أو لشخص.
7. تحسين الوضع المعيشي للمواطن من خلال معالجة الوضع الاقتصادي المتردي.
8. تفعيل دور إعلامي نشط يرسخ الفكر المعتدل بعيد عن النعرات الطائفية والمناطقية المقبلة، ونسيان سلبيات الماضي كي ننظر للمستقبل بعيون صافية وقلوب مُحبة.
9. إشراك دماء جديدة في الحكم سواء على مستوى الاتحاد أو الأقاليم، فقد هرمننا من تلك الوجوه البالية التي سببت البلاء للوطن، فلا بد من تعيين كفاءات تتعاطى مع فكرة القبول بالآخر مع تفعيل دور الرقابة والمحاسبة جدياً.
10. المشاركة في صياغة مبادئ الحكم الرشيد وتفعيل قنوات التواصل بين المستويات كافة.

### الخاتمة:

أن اعتماد الفيدرالية خيارًا لبناء الدولة في اليمن ليس مجرد ترف فكري أو شعار سياسي؛ بل هو خيار إستراتيجي دُفعت إليه أسباب ودافع واقعية لكن هذا الأمر ما زال لا يدركه كثير من اليمنيين - نُخبة وقاعدة - هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ندعو اليمنيين كافة بمشاربهم وأطيافهم المختلفة بعدم التمرس خلف الألفاظ وأن ينظروا إلى الأهداف المتواخاه من ورائها ، فليس مُهماً أن نصف دولتنا باللامركزية أو الاتحادية أو الفيدرالية لكن المهم أن نجعل من النظام الذي سنختاره وسيلة للانتقال بالوطن نحو مرحلة من الإخاء والازدهار والرقي والعدالة الاجتماعية لا أن تصبح كل غايتنا تغيير شكل الدولة فقط لئشعر أنفسنا بأننا قد حققنا التغيير. وفي ختام هذا البحث، نورد لأهم النتائج التي خلصت لها هذه الدراسة بالإضافة لأهم التوصيات التي نرجو العمل بها، وذلك على وفق الآتي:

### أولاً: النتائج:

1. تُعد الفيدرالية نظام يوفر إمكانيات مناسبة لحل مشاكل البلدان التي تعاني من الإفراط في المركزية أو تلك التي تتعدد بنياتها العرقية أو الدينية أو الثقافية.
2. أن عملية الانتقال الكامل والفاعل إلى الدولة الاتحادية الجديدة تتطلب دراسات وأبحاث عميقة وإشراك المجتمع في تقديم الرؤى لتكوين صورة متكاملة باتجاه معرفة الآلية، التي تُمكن من تطبيق الفيدرالية على أرض الواقع والصعوبات والإشكاليات التي قد تواجه عملية الانتقال لإمكانية تفاديها.
3. تحدثنا في هذه الدراسة عن مُجمل التحديات التي قد تواجه مجتمعنا الفيدرالي الجديد، منها أنه لا توجد بنية تحتية مكتملة في محافظات الأقاليم، وكذلك التحديات الأمنية والجماعات المسلحة ونفوذ بعض الشخصيات. وكذلك الفهم الغامض وإرتباك التطبيق لمفهوم الفيدرالية وضعف الوعي السياسي والجهل بأهمية الفيدرالية نظام حكم من شأنه ألا يُحقق التنمية المرجوة، وغيرها من التحديات التي درسها في البحث.
4. تطرقنا في البحث لأهم الضمانات والحلول التي يمكن بواسطتها معالجة العراقيل الموجودة وتلافيها أو التي قد تُستجد، وذكرنا منها بسط الدولة على كامل أراضيها وحل المليشيات المسلحة كافة.

## ثانيًا: التوصيات:

- وفي ختام هذه الدراسة نضع بعض التوصيات التي يمكن أن تُساعد إلى حد كبير في نجاح التجربة الفيدرالية اليمنية، ولا ننسى تلك الملاحظات المهمة التي أوردناها في هذا البحث، وتتمثل التوصيات في الآتي:
1. حل المظاهر المسلحة غير القانونية كافة في عموم الدولة، فمسألة الأمن ضرورة وأساس لنجاح أي عملية سياسية أو اقتصادية.
  2. تقييم وتقويم كل مرحلة أولاً بأول كأسس علمية.
  3. إيجاد نظام قضائي نزيه ومستقل في قراراته كافة، ليحتكم إليه حكام ومحكومين سواء على مستوى المركز أو الأقاليم.
  4. العمل بصدق على وجود إعلام حر وموضوعي يُسهم في بناء الوعي والتنمية.
  5. العمل الجاد على خلق الإلتئام والولاء للوطن وليس للقبيلة أو لشخص، مع تعزيز لمفهوم المواطنة والهوية، على أن تُرسخ هوية المواطن للإلتئام وتعليها على الهويات الفرعية الأخرى ونموذجنا في ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة التي حققت نجاح في ذلك.
  6. أن تتسم عملية أقامة الدولة اليمنية عبر مرحلة إنتقالية مدتها لا تقل عن خمس سنوات.
  7. صياغة دستور جديد يواكب المرحلة على وفق أسس علمية ومن لجنة مختصة لا عن طريق المحاصصة والانتماءات العقيمة.
  8. تصحيح أوضاع المناطق التي ضمت إلى محافظات لم تستطع الإنسجام معها؛ لكي نستطيع بعد ذلك خلق إقليم تنسيقي تنموي.
  9. أن يترك قادة النخبة السياسية أسلوب الهواة في العمل السياسي القائم على المصالح الضيقة واقتناص الفرص قصيرة الأجل على أن تحرص هذه النخبة على كسب ثقة الشعب واحترامه وهذا لن يتأتى إلا من جعل مصلحة الوطن والمواطن نصب أعينهم.
  10. تحييد التحدي الخارجي والحد من تأثيراته السلبية في الواقع اليمني، ونقصد هنا التأثير الإيراني في بعض مناطق اليمن.

## المراجع:

## أولاً: الكتب القانونية:

- الشكر، زهير (1994م). الوسيط في القانون الدستوري، الجزء الأول القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الطبعة الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- إسماعيل، عبد القادر (2001م). التعديلات الدستورية في النظام الدستوري اليمني، دراسة مقارنة تحليلية، الطبعة الأولى، مركز عبادي للدراسات والنشر، 2001م، صنعاء.
- مراد، عبد الفتاح (ب. ت) الديساتير العربية والمستويات الدولية، الإسكندرية، مصر.
- السنبناني، فاضل أحمد (2017م). النظم السياسية، الملامح الرئيسية لنظام الحكم في اليمن، الطبعة الأولى، مكتبة ومركز الصادق للطباعة والنشر والتوزيع، صنعاء.
- نعمان، لؤي طارش (2017م). المفيد في النظم السياسية والقانون الدستوري، الطبعة الأولى.
- الجابري، محمد عابد (1997م). الديمقراطية وحقوق الإنسان، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م، بيروت.
- إبراهيم، مأمون عبد العزيز (2017م). القانون الدستوري، الطبعة الأولى، دار الإعصار العالمي، عمان.

## ثانيًا: المقالات والأبحاث:

- الوريث، زيد علي حسن (2021م). تقسيم الاقاليم وعلاقتها بالحرب على اليمن، مجلة الاندلس، العدد 43، المجلد 8، ابريل - يونيو، صنعاء.
- عبد الله، عبد الخالق (2005م). تطور النظام الإتحادي في الإمارات، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 311، بيروت.
- الصلاحي، فؤاد عبد الجليل (2021م). الثورة اليمنية، الخلفية والأفاق، دراسة مشتركة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.
- الظاهري، مسعد ضيف الله (2018م). الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في اليمن، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة سبأ، أكاديمية الشرطة، العدد 2.
- شجاع الدين، ميساء (2019م). الفيدرالية في اليمن، محفز للحرب، واقع الحاضر والمستقبل الحتمي، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2019م، صنعاء.
- الشرعة، كنوش (2013م). إشكالية التحولات السياسية في اليمن، الفرص والتحديات، مجلة المنارة، المجلد 19، العدد 4.
- الطويل، ناصر محمد (2014م). ملامح الدولة الاتحادية في مخرجات الحوار الوطني، مجلة شؤون العصر، السنة 18، العددان 52-53 يناير/يونيو.
- المتوكل، يحيى (2011م). الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والانسانية (2011م - 2015م)، المرصد اليمني، الطبعة الأولى، صنعاء، ص 46 وما بعدها.

## ثالثًا: كتب مترجمة إلى العربية:

- هوريو، أندريه (1974م). القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزء الأول، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت.
- أندرسون، جورج (2007م). مقدمة عن الفيدرالية، منتدى الاتحادات الفيدرالية، كندا.
- أندرسون، جورج (2013م). الفدرالية المالية مقدمة مقارنة، منتدى الاتحادات الفيدرالية، ترجمة: مها تكلا، الناشر في اليمن مؤسسة فريد ريش إبيرت، صنعاء.
- واتس، رونالد ل (2006م). الأنظمة الفدرالية، منتدى الاتحادات الفدرالية، ترجم للعربية غالي برهومة، مها بسطامي، مها تكلا، اصدار منتدى الاتحادات الفيدرالية، كندا.
- دايموند، لاري (2005م)، الديمقراطية وسبل تعزيزها. ترجمة: فوزية ناجي جاسم الرفاعي، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد.
- لانداو، مارتين (1973م). الفيدرالية، التكرار وموثوقية النظام، بوبليوس، مجلة الفيدرالية 2:3.

## رابعًا: الوثائق والتشريعات:

- مذكرات الأحمر الشيخ عبدالله بن حسين (2008م). قضايا ومواقف، الطبعة الثانية، الأفق للطباعة والنشر، صنعاء.
- دستور الجمهورية اليمنية.
- دستور الإمارات العربية المتحدة.
- وثيقة العهد والاتفاق.
- وثيقة الحوار الوطني الشامل.

- قرار رئيس الجمهورية رقم (2) بتاريخ 27 يناير 2014م بشأن تشكيل لجنة تحديد الأقاليم.

خامساً: المواقع الالكترونية:

[www.diplomatie.gouv.fr](http://www.diplomatie.gouv.fr)

سادساً: المراجع الأجنبية:

- ARDANT (PH).(1991) **Institutions politiques et droit constitutionnel**, 3Ed , L . G . D . J .
- CLERC (J)(2000); **The New Swiss constitution**, constitutional and parliamentary information, no , 179- Ist half- year 2000 , Review of ASGP. (FIFTIETH year).